

# لبنان دعم «السوري الحر»



الجيش ينتظر أوامر الحكومة، والحكومة تكلف ضابط الارتباط التنسيق (أرشيف)

ولدى البلدين سفيرين يفترض ان يتوليا تنسيق الامور المشتركة، وخصوصاً الأمنية فيها.

ثمة اعتراف ضمني من اهل البيت أن «الجيش واقع بين شاقوفين»، كما يقول المثل العامي، اي بين الكلام الاعلامي على دعم الجيش والطلب منه وقف المسلحين ومنع الخروقات السورية، وبين الإنكفاء التام عن دعمه وتصويب الاتهامات اليه. وكان آخر ما حصل في هذا الإطار تقرير تلفزيون «العربية» عن حادثة الكويخات، الذي لم يكن تقريراً إعلامياً فحسب، بحسب الأوساط المعنية، بل كان رسالة سياسية على مستوى عال، من قناة عربية سعودية فضائية تلقفها رئيس الحكومة حين رآه في مجلس الوزراء على الحملة التي تستهدف الجيش.

من هنا تصبح الدائرة مغلقة. الجيش ينتظر أوامر الحكومة، والحكومة تكلف ضابط الارتباط التنسيق، والديبلوماسيون الغربيون يسألون كيف يمكن الاستفادة من دعم «الجيش الحر» عبر لبنان، في مقابل استفادة سوريا من لبنان لدعم جيشها. يقول أحد المسؤولين إن «عدم اعطاء الحكومة الاوامر للجيش هو نوع من غش النظر وتثمة لسياسة النأي بالنفس».

اليوم أصبح الجيش في لبنان وجهة نظر بين فريقين 8 و14 آذار، لكن القضية تتعدى الحسابات الخاصة على أبواب مرحلة استحقاقات دستورية وإقليمية مع اقتراب النار السورية من الحدود اللبنانية من دون تهيئة البيئة اللبنانية لمثل هذه التطورات.

ميقاتي في حديث إلى الزميل «الحياة» وجود أي اتصال بينه وبين سوريا «وأن الاتصال يجري عبر مؤسسات، وخصوصاً الجيش اللبناني، ضمن لجنة الارتباط اللبنانية السورية»، ما يعني ان الحكومة نأت بنفسها عن الملف الأمني بين لبنان وسوريا ووضعت في امرة ضابط لجنة الارتباط. وبحسب المعلومات الأمنية، يقتصر الاتصال حالياً بين الجيشين اللبناني والسوري على ضابط الارتباط المكلف «حلحلة الأمور على الحدود لا أكثر ولا أقل»، مع العلم ان بين البلدين معاهدات أمنية،

من سياسيين وامنيين، ايجاد اجوبة لها، وسط تخبط واضح في كيفية مقاربة الحكومة لهذا الملف:

أولاً، يتحدث رئيس الجمهورية من الأرجنتين عن عدم وجود تنظيمات مسلحة تعمل انطلاقاً من لبنان ضد سوريا، في حين ان الجيش اللبناني اعلن وجود خلية تعمل لتدريب عناصر سوريين وتسليحهم في البيرة. ورئيس الجمهورية يعلن في الوقت نفسه وجود خروقات من «الجيش الحر» ومن الجيش النظامي على الحدود.

ثانياً، ينفي رئيس الحكومة نجيب

الأوساط المعنية جملة اسئلة ومخاوف بشأن كيفية تعامل لبنان مع احتمال سيطرة المعارضة السورية على معبر المصنع من الجهة السورية. لكن السؤال بقي من دون اجوبة رسمية حاسمة، إلى ان جاءت التطورات العسكرية في جرد عرسال في ايلول الفائت لتعيد التذكير بأن ثمة استحقاقات داهمة تتعدى إطار النأي بالنفس، ولا سيما أن رئيس بلدية عرسال علي الحجيري أكد أن الحدود تحت سيطرته، من حمص إلى الزبداني. وفي هذا المجال ثمة عناصر استجدت تفتح المجال للأسئلة ومحاولة المعنيين،

أيضاً بالسلاح، والمعركة ستطول على هذا المنوال.

هاجس الأوروبيين والأميركيين، في اللقاءات الخاصة، وضعية «الجيش السوري الحر» وإمكان دعم لبنان لهم وتسهيل مهمتهم اذا اقتضت الحاجة، في حين أن الاحاديث الدبلوماسية العامة والاعلامية لا تزال تركز على دعم الحاجات الاجتماعية والإنسانية للاجئين السوريين.

لكن لبنان بين هذين الحدين مضطرب، عاجلاً أو آجلاً، لمواجهة هذا الاستحقاق. فقبل اشهر من الآن، طرحت على

## تقرير

# تل أبيب تكشف عن جاسوس لحزب الله

السنوات القليلة الماضية، في دول أوروبية، آخرها في تموز الماضي في تركيا، وسلّمهم معلومات استخباراتية حساسة عن مواقع استراتيجيات داخل إسرائيل، جرى تحديدها كي تكون اهدافاً للقصف الصاروخي، في حال نشوب حرب بين إسرائيل وحزب الله. وقال قائد اللواء الشمالي في الشرطة الاسرائيلية ميخائيل شفشك إن «الخطيب اعترف باتصاله بحزب الله، وبمعظم الوقائع الواردة في لائحة الاتهام»، مشيراً الى ان «هذه الحادثة دليل على تطور لافت لأنشطة الحزب في شمال إسرائيل»، و اضاف إن «اسلوب التجنيد، وطريقة الاتصال التي كانت تحكم اللقاءات، وايصال المعلومات الاستخباراتية، مختلفة عما كان يحصل في الماضي».



الموقوف كُلف جمع معلومات عن بيريز (أرشيف)

الى مجد الكروم، «شملت الاجراءات الأمنية، وعدد الحراس، ومعلومات عن طبيعة الموكب وعدد السيارات التي تسير خلفه». مع ذلك، اظهرت التحقيقات، بحسب مصادر في الشرطة الاسرائيلية، ان «الخطيب لم ينقل هذه المعلومات الى الجهات المعنية في حزب الله، ان جرى اعتقاله قبل الموعد المحدد للقاء مشغليه». وأشارت وسائل اعلام عبرية امس الى ان الشرطة الاسرائيلية، بالتعاون مع جهاز الامن العام (الشاباك)، اعتقلت الخطيب في 26 من الشهر الماضي، وبسبب سير التحقيقات امتنع المحققون عن منع نشر اي معلومات عن نيا الاعتقال، الى ان سمحت محكمة حيفا بتداول الخبر. وبحسب لائحة الاتهام، التقى الخطيب مشغليه مرات عديدة خلال

الاتصال والإمداد بين هذه القواعد، إضافة الى منشآت ومراكز تابعة لـ «سلطة تطوير الوسائل القتالية - رفائيل»، كما جمع معلومات عن اماكن مستودعات الاسلحة والخزيرة التابعة للجيش الإسرائيلي.

وتشير لائحة الاتهام الى ان التهمة الموجهة الى الخطيب هي «الاتصال بعميل اجنبي، والتجسس والتخطيط لمساعدة العدو في زمن الحرب، وتقديم خدمة لمنظمة محظورة». وتفيد لائحة الاتهام بأن الخطيب جمع معلومات عن شخصيات سياسية واعضاء كنيست عرب تابعين لأحزاب اسرائيلية، كما نفذ مهمة أنيطت به في شهر آب من العام الماضي، بجمع معلومات حول الترتيبات الأمنية خلال زيارة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز

في جديد الحرب الأمنية بين المقاومة وإسرائيل، أعلنت سلطات الاحتلال أنها اعتقلت شاباً فلسطينياً بتهمة التجسس لمصلحة «حزب الله»، وأنه حاول جمع معلومات عن الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، وعدد من الشخصيات السياسية الأخرى

## يحيى دبوقة

كشفت تل أبيب عن اعتقال الأجهزة الأمنية الإسرائيلية فلسطينياً من سكان اراضي 48، بتهمة «التخابر مع حزب الله». وبحسب لائحة الاتهام، التي سمحت المحكمة المركزية في حيفا بتداولها اعلامياً، فإن ميلاد محمد الخطيب، من سكان بلدة مجد الكروم في شمال إسرائيل، والبالغ من العمر 26 عاماً، يعمل لمصلحة حزب الله منذ تجنيد في الدانمارك عام 2007، وقد أنيطت به مهمات استخباراتية تخدم حزب الله في حال نشوب حرب بينه وبين إسرائيل. وبحسب الاذاعة العبرية، جمع الخطيب معلومات استخباراتية لمصلحة حزب الله عن قواعد عسكرية تابعة للجيش الإسرائيلي، ووسائل

# يل صغير

مقرها من منطقة الأشرفية إلى البيت المركزي في الصيفي»، إذ إن وجودها حيث هي «يصيغها بطابع مستقبلي» (بسبب ملكية المكتب)، إلا أن «طلب الكتاب رفض منذ طرحه»، على اعتبار أن الأمانة العامة «تظهر الصورة الجامعة لقوى فريقها، وتتواصل مع الأحزاب والرأي العام المدني المستقل، الذي لا يرى نفسه منخرطاً في التريكية الحزبية».

تربط هذه المصادر بين الأسباب السياسية والانتخابية التي تقف وراء هذا الهجوم. تقول إن «المشكلة الأساسية ليست مع الأمانة العامة»، إذ إن «الأخيرة لا تمثل منافساً لأي فريق في 14 آذار». من هذا المنطلق، يمكن القول إن «الهجوم يستهدف سعيد، لا يصال رسائل غير مباشرة إلى كل من القوات اللبنانية وتيار المستقبل»، وخصوصاً أن «القوات تنافس الكتائب على كل المقاعد النيابية والبلدية، فيما المشكلة مع المستقبل وراء الكواليس هي في تجاوزات هذا التيار، التي لا تُعد ولا تحصى».

ومن السياسة إلى الانتخابات، محاولات «إلغاء» أخرى. نذهب المصادر إلى الحديث عن الأزمة السورية، إذ «في ظل انتظار سقوط نظام بشار الأسد، لا تقوّت القيادات المسيحية فرصة للتخطيط للانتخابات الرئاسية عام 2014». تضيف مصادر الأمانة العامة: «وفي وقت يُحجز فيه كرسي قصر بعبدا لأربع شخصيات مسيحية، هي: أمين الجميل وسمير جعجع وبتريس حرب وفارس سعيد»، بدأ «حاكم بكفيا حربه باكراً»، إذ يسعى إلى «تحجيم كل من يناقسه»، لذا باشر «معاركه أولاً مع منسّق الأمانة العامة تحت عناوين تنظيمية لا علاقة لها بالواقع».